

أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك .

ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في الفهم أنه آخر قولي مالك وأصحهما : ولم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسكاً إلا بقول ابن القاسم .

وأما الحنفية فعملوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر ، فلم يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالطعن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه .

وستأتي رواية نافع بعد بابين . والعدد الكثير أولى من واحد لاسيما وهم مثبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجباً ففعله تارة وتركه أخرى .

ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين عن مالك : أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رماه بالحصى . واحتجوا أيضاً بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود ، وردده الشافعي بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثبت مقدماً على النافي . وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب .

والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر .

ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر عن شيخه علي بن المديني قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا في رواية ابن عساكر ، وقد ذكره البخاري في جزء رفع اليدين وزاد وكان عليّ أعلم أهل زمانه ، ونسب متأخروا المغاربة فاعله إلى البدعة ، وقد قال